الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
العدد 3672 الأربعاء 26 سبتمبر 2012 الموافق 10 ذو القعدة 1433هـ
Wednesday 26 September 2012, Issue No. 3672

مجسم تعريفي للتوسعة الجديدة للحرم النبوي الشريف (واس)

المشروع سينفذ على ثلاث مراحل وسيجعله يستوعب نحو 2.8 مليون مُصلٍّ

خادم الحرمين يدشن أكبر توسعة في تاريخ الحرم النبوي

■ الوسط - محرر جسور

□ دشن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال زيارته للمدينة المنورة مساء أمس الأول (الإثنين) أكبر مشروع توسعة للمسجد النبوي الشريف، بما يجعله يستوعب ما يقارب 2.8 مليون مُصلٍّ، مع ما يصاحب ذلك من خدمات.

وسيُنفذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة الحرم النبوي الشريف على 3 مراحل، تتسع المرحلة الأولى منها لما يتجاوز 800 ألف مُصلٍّ، كما سيتم في المرحلتين الثانية والثالثة توسعة الساحتين الشرقية والغربية للحرم، بحيث تستوعب 800 ألف مُصلٍّ إضافيين، على ما أفادت قناة «العربية» في موقعها الالكتروني أمس الثلثاء (25 سبتمبر/ أيلول 2012).

وتشمل هذه التوسعة التاريخية مسطحات بناء إجمالية تقدر بنحو مليون متر مربع مع إضافة بوابة رئيسية للتوسعة الجديدة بمنارتين رئيسيتين وأربع منارات جانبية على أركان التوسعة والساحات وبطاقة استيعابية تسع ما يزيد على مليون وستمئة ألف مُصلٍّ ما يوفر أماكن للصلاة بالأدوار المختلفة تقدر بأكثر من ثلاثة أضعاف المساحة الحالية.

ومن المتوقع أن يزيل المشروع، الذي سيبدأ بعد نهاية موسم الحج لهذا العام، مئة عقار موزعة على الجانبين الشرقي والغربي للمسجد، بمساحة تُقدر بنحو 13 هكتاراً. ووفق مخطط المشروع، ستجرى تحسينات للساحات العامة والساحة الاجتماعية حول المسجد، وستحول الملكيات المطلوبة للتوسعة إلى الملكية العامة.

خادم الحرمين يدشن التوسعة الأكبر في تاريخ المسجد النبوي

وتعد هذه التوسعة مكملة للمشاريع الأخرى التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين بهدف التيسير على الحجاج والمعتمرين وزوار مسجد رسول الله (ص)، ومنها على وجه الخصوص التوسعة الحالية للمسجد الحرام والمسعى وجسر الجمرات ومشروع إعمار مكة المكرمة وقطار الحرمين وبوابة مكة المكرمة «مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة».

ونوه أمين منطقة المدينة المنورة خالد بن عبدالقادر طاهر بالاهتمام الكبير الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للمسجد النبوي الشريف الذي توجه بأمره الكريم بتوسعة كبرى لمسجد رسولنا عليه أفضل الصلاة والسلام تستوعب 1.6 مليون مُصلٍّ لتقفز باستيعاب المسجد النبوي إلى نحو ثلاثة أضعاف المساحة الحالية.

وقال في تصريح لوكالة الأنباء السعودية (واس): لقد حرص خادم الحرمين الشريفين ووجه بسرعة إنجاز المشروع واقتصاره على مرحلة واحدة بدلاً من ثلاث مراحل بمدة تنفيذ لا تتجاوز سنتين كحد أقصى، وذلك ضمن جهوده الموفقة يحفظه الله للعناية بعمارة المسجد النبوي الشريف وخدمة حجاج بيت الله الحرام والزوار والمعتمرين على مدار العام.

وأكد أن ما قام به خادم الحرمين الشريفين هو امتداد لما بدأه والده موحد هذه البلاد الملك عبدالعزيز وتواصل لما قام به أشقاؤه ملوك هذه البلاد – رحمهم الله – من خدمة للاماكن المقدسة وعناية بها ورعاية لها استكمالاً للمشاريع التي تقوم بها المملكة لخدمة الحرمين الشريفين وتوفير أقصى درجات الراحة والطمأنينة لقاصديها من شتى أنحاء المعمورة.

وأفاد طاهر أن خادم الحرمين الشريفين يضع المسجد الحرام والمسجد النبوي في مقدمة اهتماماته، حيث شهد المسجد الحرام توسعة تاريخية هي الأكبر في تاريخ المسجد الحرام منذ فجر الإسلام وأمر بتوسعة المطاف، وأنجزت توسعة جسر الجمرات، وسهل تنقل الحجاج بين المشاعر بعد إنشاء قطار المشاعر.

وتابع أمين المنطقة، أن خادم الحرمين أمر بتوسعة ساحات المسجد النبوي الشرقية وإقامة مئتين وخمسين مظلة شمسية في ساحات المسجد النبوي، ثم أضيفت بعد ذلك توسعتان إحداهما في الجهة الشرقية من ساحات المسجد النبوي، والأخرى في الجهة الغربية، ليتواصل هذه الاهتمام والدعم ويتوج بتوسعة كبرى للمسجد النبوي الشريف، ستزيد استيعابه إلى ثلاثة أضعاف.

... وخلال زيارته للحرم النبوي الشريف

«بيان حقائق» بشأن قرار الأمم المتحدة رقم 1929 ضد إيران

■ واشنطن - وزارة الخارجية الأميركية

□ أصدرت بعثة الولايات المتحدة الأميركية لدى الأمم المتحدة بياناً صحافياً «بيان حقائق» بشأن قرار الأمم المتحدة رقم 1929 فرض عقوبات على إيران، جاء فيه:

أنه في يونيو/ حزيران 2010 فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات جديدة صارمة رداً على امتناع إيران المستمر الامتثال لالتزاماتها وتسوية المخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي. وكانت هذه العقوبات، التي تم فرضها في القرار 1929، الجولة الرابعة والأكثر صرامة من العقوبات التي تصدر من مجلس الأمن ضد إيران، وتعد عنصراً أساسياً وغير مسبوق من نظام عقوبات واسع النطاق تقوده الولايات المتحدة منذ العام 2009. هذه العقوبات بمقتضى القرار 1929 تجعل من الصعب على إيران تهريب الأسلحة، والحصول على المواد النووية الحساسة والوصول إلى الأموال التي تحتاجها لمواصلة برامجها غير المشروعة الخاصة بالصواريخ النووية والبالستية (الموجّهة).

ومنذ اتخاذ قرار العقوبات هذا، دأبت الولايات المتحدة على أن تتأكد بقوة من أن يتم تطبيق هذه العقوبات بفعالية. وعلى وجه الخصوص، فقد دعمت الولايات المتحدة عمل لجنة العقوبات على إيران التابعة لمجلس الأمن، التي أنيطت بها مهمة مراقبة وتحسين سبل تطبيق العقوبات. وقد ساعدت الولايات المتحدة في عمل فريق الخبراء الخاص بإيران، الفريق المكون من ثمانية أشخاص مستقلين والذي تم إنشاؤه بموجب القرار 1929 للتحقيق في انتهاكات إيران للعقوبات المفروضة عليها، ومساعدة اللجنة في تنفيذ التفويض الموكل إليها وتقديم المشورة للدول بشأن أفضل السبل لتنفيذ العقوبات.

منذ اعتماد القرار رقم 1929، دأبت اللجنة وفريق الخبراء بنشاط وبشكل مستمر على تعزيز تطبيقٍ أفضل لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على إيران.

وعلى مدى العامين الماضيين، زادت اللجنة وتيرة عملها بشكل ملحوظ، وقامت بمراجعة 309 مسودات للمستندات، بما في ذلك المراسلات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتقارير من فريق الخبراء، والمواعيد المقترحة للفريق وإعداد مشروعات التقارير المعتادة إلى مجلس الأمن.

لقد قام فريق الخبراء بأكثر من خمس وأربعين رحلة لزيارة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورفع مستوى الوعي حول العقوبات. وخلال هذه الزيارات، فإن الفريق غالباً ما يتشاور مع الدول بشأن «أفضل الممارسات» لتنفيذ العقوبات ويقوم بتفقد المرافق التي يمكن أن تكون معرضة للمخاطر الناجمة عن تحويل الأموال والمشتريات غير المشروعة لإيران.

فقد أصدر مجلس الأمن بشكل علني التقرير النهائي لشهر مايو/ أيار الخاص بفريق الخبراء على الموقع الإلكتروني للجنة والذي تضمن تحليلات ومعلومات مكثفة حول تهرب إيران من العقوبات المفروضة عليها، فضلاً عن 11 توصية محددة لتحسين تطبيق العقوبات.

وقد تلقت اللجنة تقارير تطبيق العقوبات من خمس وتسعين دولة أعضاء وقامت بمراجعتها فيما يخص الخطوات المتخذة من قبل هذه الدول لتنفيذ العقوبات الجديدة المفروضة في القرار 1929.

وقامت اللجنة بالتحقيق واتخذت إجراءات للرد على انتهاكات العقوبات.

منذ اعتماد القرار 1929، تلقت اللجنة 12 تقريراً عن انتهاكات مزعومة للعقوبات. و بدعم من فريق الخبراء، قامت اللجنة بالتحقيق، أو هي في طور التحقيق في كل حالة.

وقد تضمنت ستة من هذه الانتهاكات التي أبلغ عنها تهريب إيران للأسلحة التقليدية. وقد ارتبطت أربعة من هذه الانتهاكات بعمليات نقل غير مشروعة للأسلحة تتعلق بسورية.

وقد أنهى الفريق عمليات تفتيش لستة مواقع بغرض تفتيش الشحنات الإيرانية التي تمت مصادرتها في بلدان أخرى.

في أبريل/ نيسان 2012، فرضت اللجنة عقوبات مستهدفة (تجميد الأصول/ حظر السفر) على شخصين وشركة واحدة مسئولين عن شحنة أسلحة إيرانية غير مشروعة، ضبطتها نيجيريا في العام 2010.

وتقوم اللجنة الآن بمراجعة توصية من فريق الخبراء بخصوص فرض عقوبات إضافية تستهدف ثلاث شركات أخرى متورطة في تهريب الأسلحة الإيرانية.

وقد تعاملت اللجنة بشكل مباشر مع سبعة عشر بلداً قد يكون لديها معلومات بخصوص هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى تلك البلدان التي يُزعم أنها انتهكت العقوبات (بما فيها إيران).

وقد قام فريق الخبراء أيضاً بإجراء تحقيق بأثر رجعي لاثنيْن من انتهاكات العقوبات التي وقعت قبل تشكيل الفريق في العام 2010.

قامت اللجنة وفريق الخبراء بإعطاء المشورة والمساعدة للدول بشأن كيفية تنفيذ العقوبات الصادرة من الأمم المتحدة بشكل فعال.

وقد اعتمدت اللجنة بيانات الحقائق وقامت بنشرها على موقعها الإلكتروني، التي تحدد مسئوليات الدول التي تتعرض لاتهام بانتهاك العقوبات.

وقد عقد رئيس اللجنة والفريق مؤتمراً إعلامياً مفتوحاً في يوليو/ تموز 2012 لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول أعمال اللجنة والموارد المتاحة لمساعدة الدول على تنفيذ العقوبات. وحضر ممثلو نحو أربعين دولة هذا المؤتمر الإعلامي.

وبغرض مساعدة الدول على فهم التزاماتها في تنفيذ العقوبات، فقد نظم فريق الخبراء حلقات دراسية للتوعية في دبي (مايو/ أيار 2011)، واسطنبول (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)، وسنغافورة (أبريل/ نيسان 2012)، ونيروبي (مايو 2012)، كما حضرت اللجنة مؤتمراً في جنيف في (مارس/ آذار 2012).

وقد ردت اللجنة على رسائل من ست دول تسعى للحصول على إيضاحات بشأن كيفية تنفيذ العقوبات.